حوار

في كل عام يشكل عيد الامن العام محطة لتأكيد الثوابت الوطنية لمؤسسة تقوم بدور اساسي في خدمة الوطن والمواطن. في هذا الاطار، قارب المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير في حديث الى "الامن العام" ملفات شتى تضطلع بها المديرية، شارحا التحديات والاهداف الطموحة

المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير.

في حديث شامل في العيد الثمانين للأمن العام اللواء شقير: الرئيس عون يحاول سحب الذرائع الإسرائيليّة لحماية لبنان

- التنسيق مستمر مع سوريا وترسيم الحدود ينتظر هيكلة أجهزتها
- منذ السنة الجديدة منصة لشراء الخدمات والدفع الكترونيًا
- لا خوف على اللبناني من اللبناني إذا تُرك وشأنه
- من أهداف زياراتنا الخارجية تحصين لبنان أمنيًا

دعا المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير ضباط وعناصر المديرية الى ان يعملوا تحت ظل العلم اللبناني، لافتا الى "مرحلة متقدمة في تطبيق الهوية الرقمية". وشدد على ان جوازات السفر تكفي لمدة سنة بحسب الكمية التي يتم طبعها يوميا ومن المتوقع تسلم العدد المطلوب قبل نفاد الكمية. واكد ان "لا خوف امنيا على لبنان ان ترك اللبناني وشأنه، ورئيس الجمهورية يقوم بدور كبير لاخراج لبنان من هذه المحنة". واشار الى رؤية للأمن العام اعتبارا من 2026/1/1 تحتاج الى "قرار سياسي وموافقة الحكومة وهي ان لا يكون هناك بدءا من هذا التاريخ صفة نازح في لبنان". في ما يلي المقابلة:

نحن لخدمة المواطن لا لينتظر امام الباب تحت الشتاء او تحت الشمس

التهديد الامني للبنان من خارجه لأن البعض يعتبر لبنان ساحة لتصفية الحسابات

■ هل زالت اليوم مع العهد الجديد العقبات والصعوبات التي كانت قد رافقت الشغور الرئاسي، ان كان على صعيد التطويع او الموازنة السنوية التي تساعد في تنفيذ المهمات وتأمين الخدمات استنادا الى الصلاحيات المنوطة بالمديرية؟

□ لم يكن هناك من رئيس جمهورية وكانت الحكومة حكومة تصريف اعمال في الحدود الضيقة. كانت هناك صعوبات على مستوى الموازنات والتطويع وشراء البرمجيات، مع العلم ان الرئيس ميقاتي كان متجاوبا جدا وحاول دائما المساعدة. بعد انتخاب فخامة الرئيس وانتظام العمل الاداري وتشكيل الحكومة اصبحت الامور على السكة الصحيحة، والدليل اننا طوعنا 700 عنصر في العهد الجديد التحقوا في دورة تختتم في 2025/9/15، كما استطعنا تلزيم جوازات السفر عبر مناقصة شفافة وفق قانون الشراء العام وليس بالتراضي، استنادا الى وجود 11 ألف مليار ليرة لبنانية في الموازنة، ونجدد اليوم كل منشآت الامن العام اضافة الى آلياتنا وشراء برمجيات. انتظمت الادارة في الدولة اللبنانية فشعرنا بالفرق.

■ على صعيد التطويع والموازنة هل استعاد الامن العام دوره الحقيقي كإدارة؟

□ لدى الامن العام مصادر عدة. الاموال العامة والاموال الخاصة المشرعة بموجب قانون وتدوّن وتُصرف وفق القوانين المرعية الاجراء. ما ينقصنا من بنود الموازنة نغطيها من هذه الاموال الخاصة من طريق اقفال الثغرة ما بين قيمة التلزيم وقيمة الاعتماد.

■ خلال احتفال تسلمكم قيادة الامن العام، تحدثتم عن اهداف طموحة للتحديث والتطوير في الامن العام، ماذا تحقق حتى الان وما هو المتوقع تحقيقه في السنة المقبلة؟

□ اعتبرنا ان معركتنا هي الهوية الرقمية، ووصلنا الى مرحلة متقدمة فيها. قدمت ثلاث شركات عروضها والدراسة انجزت بشكل نهائي حوالي 500 صفحة. ومن المتوقع ان تنطلق منصة للامن العام بداية السنة المقبلة يستطيع من خلالها المواطن اللبناني شراء الخدمات والدفع الكترونيا، لتصل خدماته الى منزله معززا مكرما. تريثنا فترة بسيطة كون البنك الدولي قدم 7 ملايين دولار لانشاء الرقم الموحد للشعب اللبناني الذي يستعمل في وزارات الدولة كافة. في حال استكمل تمويل المشروع سيكون متكاملا والافضل. لكن إذا ظهرت اي عقبات، كنا قد طلبنا الموافقة من فخامة الرئيس ودولة الرئيس ووزير الداخلية للعمل بالمنصة اعتبارا من بداية السنة المقبلة. في موضوع جوازات السفر كنا قد قلنا ان ◄

◄ اللبناني لن يستجدي جواز سفره. لقد انجزنا خلال أشهر دفتر الشروط وقبول العروض، وفي 27 من الشهر الماضي قمنا بفضّ العروض التقنية وفي شهر آب فضّت العروض المالية، والان في طور استكمال كل الاجراءات. لدينا جوازات سفر تكفي لمدة سنة بحسب الكمية التي نطبعها يوميا، ونتوقع استلام العدد المطلوب قبل نفاد العدد الموجود لدينا من دون اي مشكلة. في موضوع التطويع، اصدرنا النتائج والتحقوا بالدورات وقريبا ينضم العدد الاكبر الى رفاقهم في المطار وعلى المعابر الشرعية البرية والبحرية، والعدد المتبقي سيكون ضمن دوائر الامن العام. بدأنا ترميم كل مباني الامن العام اللبناني، وفي كل مبنى يقدم خدمات للمواطن بدأنا انشاء غرفة انتظار ووضع ماكينة لترقيم الادوار حتى لا يتجاوز اي مواطن دور الآخر تسهيلا لحصوله على الخدمات بكرامة وعزة، نحن نعمل لخدمة المواطن وليس لينتظر امام الباب تحت الشتاء او تحت الشمس. قمنا بشراء عدد من الآليات لتحسين قدرات المديرية خصوصا قدرات دائرة الرصد.

■ في اي اطار تضعون زياراتكم الى الخارج؟
□ هي زيارات عملا بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية ومعالي وزير الداخلية. قمنا بزيارات الى عدد من الدول منها مصر والامارات والسعودية وسوريا وقطر والعراق. من اهداف الزيارات واولها هو ان علينا كلبنانيين واجهزة امنية ان نكون ضمن المنظومة الاقليمية ان كانت عربية او غير عربية وتبادل المعلومات والتنسيق المشترك. تجمعنا مع الدول العربية منظومة امن عربية استنادا الى مقررات جامعة الدول العربية والجغرافيا والتاريخ. الجميع يعلم ان الارهاب والجريمة والمخدرات كلها عابرة للحدود. هذه الاجتماعات وتبادل المعلومات تحصن لبنان امنيا أكثر وتعطي ثقة ومصداقية اكبر لحضورنا داخل هذه المنظومة.

■ طالما ان هناك ثقة متبادلة بين الامن العام اللبناني وكل هذه الاجهزة، هل طرحت احدى هذه الدول امكان مساعدة الامن العام بالخبرات وتقديم التجهيزات والتقنيات؟
□ قدمت دول عدة دورات مثل مصر والامارات كذلك قطر والعراق ضمن برنامج عمل زيارات من ضمنه دورات وتبادل خبرات. الا ان الاهم على مستوى المساعدة هو تقديم المعلومات التي لا تقل شأنا عن المساعدة المادية لأن المعلومة تساهم في حماية الامن والممتلكات. على مستوى التقديمات المادية ساعد العراق كثيرا الدولة اللبنانية واجهزتها الامنية. عندما كنا في امن الدولة قدمت المساعدات، واليوم للرئيس محمد شياع السوداني الايادي البيض في لبنان ووعد بمساعدة الامن العام اللبناني.

■ في موضوع العلاقات مع سوريا كيف تصف التنسيق الامني والتنظيم الحدودي مع الجانب السوري، في ظل الحديث عن استمرار انتقال سوريين خلسة الى لبنان؟ وماذا عن موضوع ترسيم الحدود؟
□ في موضوع التنسيق الامني نحن على تنسيق يومي مع الاخوة السوريين. لبنان يحده من جهة عدو اسرائيلي شرس طامع ببلدنا، بمياهه وارضه، ومن جهة اخرى البحر وسوريا. نتعامل مع سوريا كدولة شقيقة ايا من كان فيها. نصدر منتجاتنا عبرها وبيننا تاريخ مشترك وجغرافيا مشتركة. استنادا الى ما تقدم نحن ننسق مع الاخوة السوريين بشكل دائم. اجتمعنا ونسقنا معهم في جدة برعاية المملكة العربية السعودية، وأدى الاتفاق الى هدوء تام الى حد كبير على الحدود الشرقية اضافة الى تبادل معلومات. اعطي هنا معلومة ان الاخوة السوريين اوقفوا أحد السوريين المشاركين في عمليات قتل لبنانيين وطلبوا منا ارسال ضباط للتحقيق معه في سوريا كونه سوريا. اضافة الى ذلك، أحد الفارين من سجون الامن العام القي القبض عليه في سوريا وايضا طلبوا منا المشاركة في التحقيقات. بالتالي يعتبر هذا الموضوع متقدما بمشاركة ضباط لبنانيين على اراضي سوريا للتحقيق مع شخص سوري. كما تنعقد لقاءات اسبوعية يشارك فيها ضباط من الجيش اللبناني ومن الامن العام اللبناني مع فريق سوري للتباحث في كل ما يحدث خلال الأسبوع، واذا طرأ اي امر يمكن ان تحصل هذه الاجتماعات يوميا. في موضوع الدخول خلسة تعلمون ان الامن العام اللبناني يتواجد على المعابر الشرعية فقط، لكن استعلاميا نقوم بدور في مراقبة الدخول خلسة، وعند ضبط الداخلين خلسة الى الاراضي اللبنانية يتم التحقيق معهم والاستحصال على معلومات عن آلية التهريب والاشخاص المهربين وتزويد باقي الاجهزة الامنية بها. تحصل عملية الدخول خلسة عبر المعابر غير الشرعية حيث التضاريس بين البلدين صعبة ويصعب على أي جيش في العالم ضبط حركة التنقل هذه خصوصا في دولة تجري فيها احداث كالتي تحصل لدى الاخوة السوريين، ما يدفع بعض الناس الى التفتيش عن الامان عبر اللجوء الى لبنان. الجيش اللبناني يلقي القبض على البعض منهم على الحدود ويتم اعادتهم الى الداخل السوري بالتنسيق مع السوريين. اما عن مستوى ترسيم الحدود، فخلال زيارتنا مع الرئيس ميقاتي طرح الموضوع وكذلك في مؤتمر جدة، وكان جواب الاخوة السوريين انهم يرغبون في ترسيم الحدود، ولكن في انتظار تشكيل الضباط وهيكلة الاجهزة المعنية في سوريا. هذا الموضوع يطرح على المستوى السياسي، ومن مهمات الجيش اللبناني ترسيم الخرائط والحدود، ويترافق ذلك مع رأي الامن العام اللبناني خصوصا في حال انشاء معابر شرعية على هذه الحدود.

■ ما هو دور الامن العام في تنفيذ خطة عودة النازحين الطوعية التي اقرتها الحكومة؟ وما هي اهم مفاصل هذه الخطة، والقيود الجديدة التي ستُفرض على السوريين الذين لا يمتثلون للقرارات الرسمية؟
□ قدمنا الى معالي وزير الداخلية منذ فترة مراسلة تتضمن رؤية الامن العام للنزوح السوري، ونحن وصّفنا الواقع السوري منذ خمسينات القرن الماضي لغاية تاريخه، وركزنا خصوصا على الفترة ما بين العام 2011 حتى الان. بعد احداث سوريا والنزوح الكبير ولاحقا سقوط النظام في12/7/ 2024 نعتقد ان جزءا كبيرا من الاخوة السوريين يمكنه العودة الطوعية الى وطنه بشكل عادل والعيش بحياة كريمة، خصوصا وان عددا كبيرا منهم يعيش في مخيمات عشوائية. وضعت الحكومة اللبنانية خطة ويتم التنسيق مع المجتمع الدولي عن طريق الاتحاد الاوروبي او UNHCR ومع منظمات دولية. وواكب الامن العام اللبناني هذا التحرك بالتنسيق مع دولة الرئيس طارق متري، ويجتمع ضباط من الامن العام اللبناني دائما مع اللجنة الوزارية ويطرحون افكارا. حاليا بدأنا العودة الطوعية ولغاية الآن حوالي 32,000 عادوا ومسجل 80,000 والـUNHCR تقوم بدفع 100 دولار عن كل شخص في العائلة و400 دولار على الحدود عند عودته. مواكبة وتسهيلا لهذا الامر، أصدر الامن العام اللبناني مذكرة اعتبارا من 7/1 لغاية 10/31 قلنا فيها ان كل سوري نازح يعود الى بلده طوعا سنقوم بإلغاء كل التدابير في حقه حتى لو كان خلسة او عليه غرامات، وسنسهل عودته بالتنسيق مع المؤسسات الدولية للحصول على الاموال اللازمة للعودة ◄

انتظمت الادارة في الدولة اللبنانية فشعرنا بالفرق.

لست خائفا على الامن اللبناني من اللبنانيين لكنني اخاف على الامن اللبناني بشكل خاص من الاسرائيلي

إذا استمر احتلال الارض سيكون على الجيش اللبناني والشعب الدفاع عن الوطن

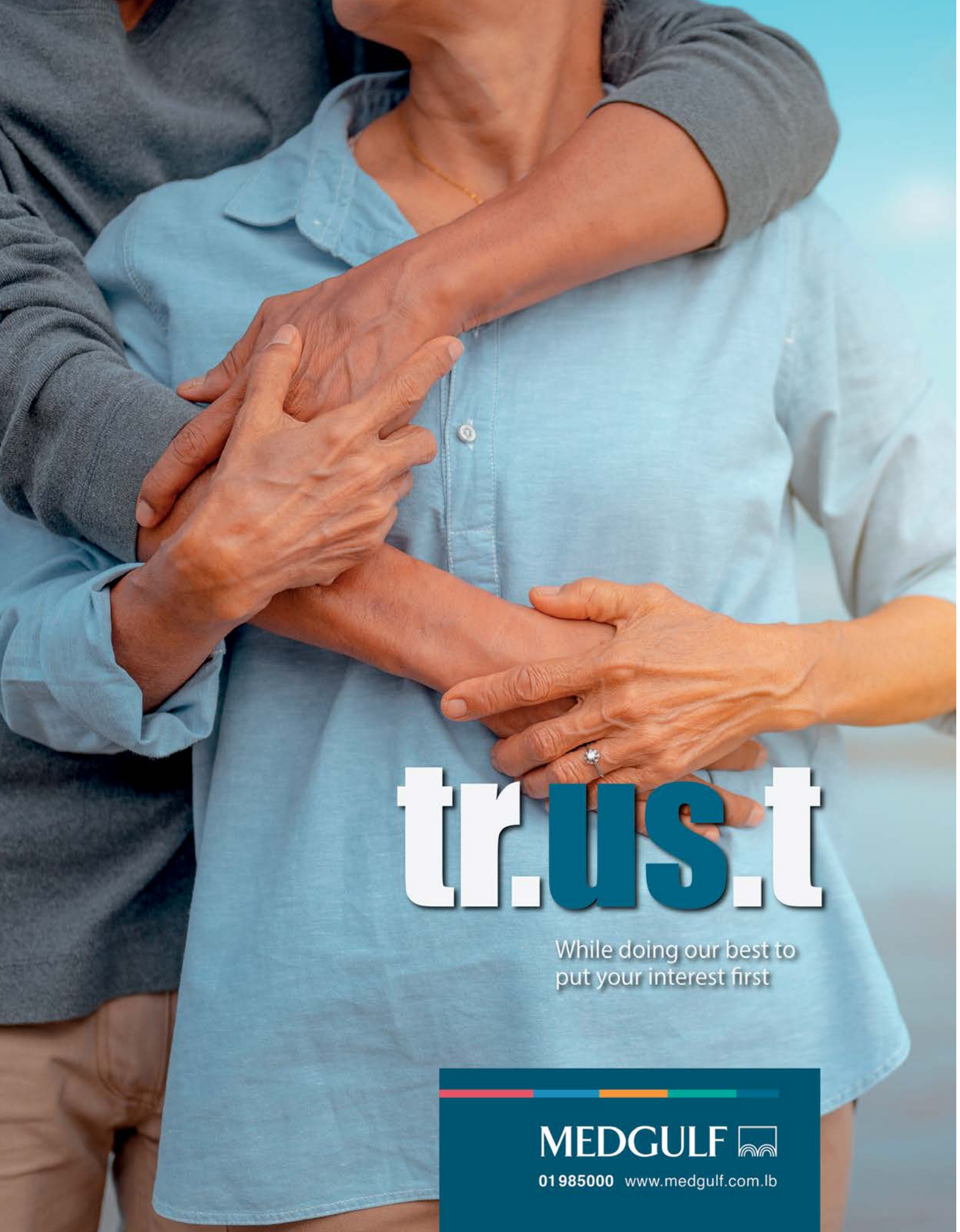

◄ وتسهيل مروره على حواجز الامن العام، على ان تقوم المؤسسات الدولية باقفال ملفه كنازح، واكثر من ذلك قدمنا له امكان العودة الى لبنان بشكل قانوني كون لبنان في حاجة الى العمالة السورية. كما ان لديه حقوقه عليه واجباته تجاه المؤسسة التي تستخدمه وتجاه الدولة اللبنانية وهذا ما تقوم به الدول عادة. سنقوم بتجديد هذه المذكرة اعتبارا من 2025/11/1 لغاية 2025/12/31. اعتبارا من 2026/1/1 هناك رؤية للامن العام تحتاج الى قرار سياسي وموافقة الحكومة، اطلعنا عليها السلطة السياسية وطلبنا منها ان لا يكون هناك بدءا من هذا التاريخ صفة نازح في لبنان، وان يتم التعامل مع الاخوة السوريين في لبنان كمقيم شرعي أو غير شرعي. بالتالي ادعو الاخوة السوريين الى الاستفادة من هذه التقديمات المادية التي تعطيها المؤسسات الدولية والتسهيلات التي قدمها الامن العام اللبناني للعودة الطوعية وامكان النزوح داخل البلد في سوريا أفضل من ان يكونوا في مخيمات عشوائية، وذلك حفاظا على كرامة الانسان السوري الذي نعتبره شقيقا وقد تقاسمنا معه الدواء والماء والهواء ولقمة الخبز. نحن عندما نطالب بالعودة الطوعية حرصا على الانسان السوري والحياة اللائقة له وأن يكون ضمن بلده معززا مكرما. اكرر لن تكون هناك عودة اكراهية اطلاقا.

■ العدو الإسرائيلي لا يلتزم حتى اليوم ترتيبات وقف النار، لا يزال يحتل النقاط الخمس فهل لا تزال الديبلوماسية هي الوسيلة الوحيدة لالتزام القرار 1701؟

□ العدو الإسرائيلي منذ نشأته عام 1948 وهو يمارس بشكل مستمر اعتداءاته على لبنان وصولا الى اجتياح لبنان. حاليا بعد اتفاق وقف النار، والتزام الجانب اللبناني كاملا به، لا يزال العدو الاسرائيلي يحتل خمس نقاط خلافا للاتفاق ويقوم بالاعتداء واغتيال لبنانيين، وهو لا يتقيد اطلاقا بالقوانين الدولية.

اما بالنسبة الى الموضوع الديبلوماسي، فنحن نعلم ان فخامة رئيس الجمهورية يقوم باتصالات وزيارات دائمة ان كان دوليا او عربيا، ويحاول بالطرق الديبلوماسية تشكيل ضغط كبير على العدو الاسرائيلي وسحب الذرائع منه باستمرار اعتداءاته على لبنان واستمرار احتلاله لهذه الأرض وإحتجازه لعدد من ابنائه، عن طريق صدور بعض القرارات الداخلية لحماية لبنان اساسا وليس للانقسام اللبناني. اعتقد ان في امكان المسار الديبلوماسي ان يحقق اهدافه. لكن إذا استمر احتلال الارض سيكون على الجيش اللبناني والشعب الدفاع عن الوطن.

■ هل تتخوف على الامن الداخلي في لبنان بعد الاحداث الامنية والمخاوف على الحدود؟

□ اعتقد ان اللبنانيين يحرصون على وطنهم وعلى الالتقاء على اهداف تسمح لهم بتطوير نظامهم السياسي والعيش في ظل دولة آمنة. التهديد الامني للبنان من خارجه لأن البعض يعتبر لبنان ساحة لتصفية الحسابات، فيما التهديد الأساسي يأتي من العدو الاسرائيلي الذي يسعى الى شرذمة المنطقة وتقسيمها وتحقيق نبوءته التاريخية بالتوسع. لست خائفا على الامن اللبناني من اللبنانيين لكنني اخاف على الامن اللبناني بشكل خاص من الاسرائيلي. فخامة رئيس الجمهورية يقوم بدور كبير بالتنسيق مع دولة الرئيس نبيه بري ورئيس الحكومة نواف سلام لاخراج لبنان من هذه المحنة وبشكل عام لست خائفا على الامن في لبنان.

■ هو الخوف من اللبنانيين على اللبنانيين وخوف من ان يضعف اللبنانيون؟

□ في حال تُرك اللبناني وشأنه لن يكون هناك من خوف على اللبناني من اللبناني. والدليل على ذلك، من العام 1943 الى العام 1975 كان لبنان منارة الشرق. هناك مصالح دول لتصفية حسابات او للسيطرة على مقدراته وبشكل اساسي من العدو الاسرائيلي.

معايدة في العيد الثمانين

توجه المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير الى الضباط والعسكريين في العيد الـ80 للامن العام بالمباركة والتحية، وقال لهم:

"حافظوا على قسمكم لحماية لبنان، وحافظوا على قسمكم لحماية اهلكم وتكوين البيئة الصالحة لنكون يدا واحدة وبلدا واحدا في حديثنا وخطابنا وثقافتنا. حافظوا على منشآتكم وعلى العتاد الموضوع في تصرفكم وكونوا متعاونين ولديكم الثقة بأنفسكم وبقيادتكم وبدولتكم وبلدكم ولا تعملوا الا تحت ظل العلم اللبناني.

وظيفتكم هي رسالة. صحيح هي وظيفة ولقمة عيش وراتب ولكن ارتقوا بها الى ان تكون رسالة. المديرية تقدم خدمة هي من حق المواطن وهي واجب علينا.

تعاملوا مع المواطن بكل صدق وشفافية ورحابة صدر فالمواطن اللبناني من حقه الدخول الى المديرية العامة للأمن العام ورأسه مرفوع، عزيز النفس، يأخذ خدمته بكل عزة.

ما نسعى اليه هو ان يأخذ كل لبناني وغير لبناني مقيم خدمته من الامن العام كونها حقا مكتسبا له.

اطلب منكم التنسيق والتعاون مع باقي الاجهزة الامنية، والثقة بربكم ووطنكم ودولتكم كي نصل بها الى بر الامان.

اعدكم اولا وانا على رأس المديرية، ان نرتقي معا بالعمل الى مصاف عال لنكون موضع ثقة اللبنانيين وثقة رؤسائنا. واعدكم السعي وعدم التقصير لتحصيل ما يمكن من حقوق وامور تحسن اوضاعكم وتؤدي الى الامان الاجتماعي. صحيح انها مسؤولية الدولة ونحن نعرف وضعها الآن، ولكن الهدف الأسمى والاعلى والاكبر اننا كمديرية عامة للامن العام على قدر المسؤولية التي نحملها".